التطرف الفكري والممارسة السياسية في المغرب العربي

أ د/ بلقاسم سلاطنية . أ/ أسماء بن تركي - جامعة بسكرة -

تقديم:

يعتبر تحقيق الأمن مطلبا وغاية كل المجتمعات كونه الركيزة الأساسية لاستقرارها وازدهارها، فتنظيم أي مجتمع من المجتمعات له علاقة وظيفية مباشرة بنظام الأفكار السائدة والمنتشرة بين أفراده. فنعمة الأمن هي المطلب الأول الذي طلبه سيدنا إبراهيم عليه السلام من ربه قال الله تعالى: ﴿**وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ اجْعَلْ هَذَا بَلَدًا آمِنًا وَارْزُقْ أَهْلَهُ مِنَ الثَّمَرَاتِ مَنْ آمَنَ مِنْهُمْ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ قَالَ وَمَنْ كَفَرَ فَأُمَتِّعُهُ قَلِيلًا ثُمَّ أَضْطَرُّهُ إِلَى عَذَابِ النَّارِ وَبِئْسَ الْمَصِيرُ**﴾ سورة البقرة الآية:126. كما رتب عليه الصلاة والسلام الحاجات الأساسية لحياة الفرد والمجتمع؛ فجاءت الصحة أولا، ووضع الأمن ثانيا، والطعام والشراب في قوله ﷺ: "مَنْ أَصْبَحَ مِنْكُمْ مُعَافًى فِي جَسَدِهِ، آمِنًا فِي سِرْبِهِ، عِنْدَهُ طَعَامُ يَوْمِهِ، فَكَأَنَّمَا حِيزَتْ لَهُ الدُّنْيَا"

ولكل مجتمع نظام سياسي وظيفته التحكم في موارد المجتمع استنادا إلى سلطة مخولة له لتحقيق الصالح العام، عن طريق سن وتفعيل السياسات بهدف تنظيمه والبحث عن أحسن الطرق للرقي به، هذا النظام السياسي ينعكس ويظهر بصورة أو بأخرى في الخصائص الاجتماعية لهذا المجتمع، وبموجب هذا النظام تحدث حالة من التقنين للسلوك الاجتماعي بما يتفق ويتواءم مع إيديولوجيته فمن خلاله تتولد مجموعة من الظواهر السلوكية المترابطة.

فالأنظمة السياسية مرتبطة ارتباطا وثيقا بحفظ الأمن للأفراد والمجتمعات، ويعتبر الأمن الفكري أهم أنواع الأمن الذي يجب على الأنظمة السياسية العمل على تحقيقه إن لم نقل هو لبه وركيزته لأن أمجاد الأمم والحضارات تقاس بعقول أبنائها وأفكارهم لا بأجسادهم وقوالبهم. فأفراد أي مجتمع ما كلما ساد بينهم الاطمئنان على ما عندهم من أصول وثوابت وأمنوا على ما لديهم من قيم ومثل ومبادئ تحقق لهم الأمن في أسمى صوره وأجل معانيه. فقد أثبتت العديد من الدراسات والأبحاث أن

انتشار الأمن بين أفراد المجتمع يعود في الحقيقة إلى التكامل بين المشاريع المسطرة للنهوض بهذه المجتمعات ومنظومتها الفكرية، إذ يشير "شيلر" واحد من أبرز الباحثين في قضايا التنمية والثقافة بأن سبب تخلف معظم البلدان، المصنفة ضمن دول العالم الثالث هو بسبب اصطدام خططها ومشاريعها التنموية مع مسار نظامها ألقيمي ومنظومتها الفكرية. إذ يقول "شيلر": «لا يمكن أن أعلم الناس سلوكا مهما كان حضاريا ومتقدما في الغرب، لأناس يعتقدون أن ثقافتهم تعتبره لا أخلاقي، أو إذا كانوا يعتقدون أنه سيهدد بعض عناصر ثقافتهـــم» . وتؤكد هذه النتائج أيضا دراسات دانيال ليرنر، عن التنمية والاتصال، فهي مثال واضح على فشل السياسات التنموية بكل أبعادها الثقافية، والاجتماعية، والاقتصاديـــة في كثير من دول العالم الثالث فنتائج تلك السياسات كانت كارثية على النظم الاجتماعية والأخلاقية لتلك الدول، لأنها خلقت توترات داخل فئات المجتمع فارتفعت نسبة الجريمة وأزداد الانشقاق الاجتماعي بسبب الاغتراب الثقافي، وتكرست الطبقية ونشأت تيارات العنف السياسي والديني.

وانطلاقا من الفكرة القائلة بأن الأمن الفكري هو إحساس المجتمع بأن منظومته الفكرية ونظامه الأخلاقي الذي يرتب العلاقات بين أفراده داخل المجتمع ليسا في موضع تهديد من فكر متطرف وافد، وعلى ضوء ما سبق نطرح التساؤل التالي: هل المرجعية الفكرية للأنظمة السياسية لها علاقة بالتطرف الفكري في المغرب العربي؟

1- **تعريف الأمن:** مثل الأمن شرط بناء أي مجتمع وأساس وجوده واستقراره فتحقيق الأمن والحفاظ عليه يعني الترابط والتلاحم والطمأنينة بين أفراد المجتمع. إذ يعتبر الأمن مطلبا ضروريا من مطالب الإنسان وجزءا لا يتجزّأ من الإسلام، فهو من تمام الدين، فالإسلام لا يتحقّق إلاّ بالأمن، ولا يُمكن تطبيق شعائر الدين إلا في ظلِّ الأمن، إذ يقول الله تعالى: ﴿**وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ الَّذِي ارْتَضَى لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُمْ مِنْ بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا يَعْبُدُونَنِي لَا يُشْرِكُونَ بِي شَيْئًا**

وَمَنْ كَفَرَ بَعْدَ ذَلِكَ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾ سورة النور: الآية 55، وقد امتنّ الله تعالى بالأمن على أهل حَرَمه فقال تعالى: ﴿**أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّا جَعَلْنَا حَرَمًا آمِنًا وَيُتَخَطَّفُ النَّاسُ مِنْ حَوْلِهِمْ**﴾ سورة النور: الآية 67.

في اللغة الأمن ضد الخوف[1]، ويقال أمِن يأمن أمناً وأماناً وأمانة وإمناً وأمنة أي اطمأن. أمن تأميناً أي جعله في أمن والأمن مصدر أمن وأمِن أي الطمأنينة والسلم[2].

من التعريفات السابقة يمكن لنا أن نستنتج أن كلمة أمن تشير في اللغة إلى الشعور بالاطمئنان وعدم الخوف، وفي ضوء هذا المدلول اللغوي للكلمة يعني الأمن عند الفرد العادي غياب العنف والمخاطر التي تهدد الشخص وحقوقه، أو بعبارة أخرى عدم خوف الشخص من التعرض للإكراه والأذى الحسي.

غير أن هذا المفهوم السابق لا يعكس المعنى الحقيقي والكامل للأمن، لأن شعور الإنسان بالأمن التام لا يحصل بتحرره فقط من المخاطر الحسية، بل لا بد من تحرره أيضا من مشاعر الخوف والقلق والتوتر التي تنشأ لديه لأسباب أخرى، كتدني ظروفه الاجتماعية والمعيشية، وتقييد فعاليته وطموحاته بقيود غير مشروعة.

فمصطلح الأمن ظهر جليا في أعقاب الحرب العالمية الثانية، فقد برزت كثير من المدارس الفكرية التي تبحث في ماهية الأمن الوطني وتحقيقه، وكان التركيز والبحث يدوران حول كيفية صيانة الأمن وتجنب الحروب. ويعد مصطلح الأمن اصطلاحا واسعًا مطاطًا، يستخدم في عديد من المجالات والمواقف، ابتداء من الإجراءات البسيطة بتأمين المواطنين داخل الدولة ضد الأخطار المحتملة التي تمس المواطنين أنفسهم في سلامتهم وحياتهم وحرياتهم وأموالهم، وانتهاء بالإجراءات الخاصة بتأمين الدولة نفسها.

بينما يرى "جاكيسون" أن الأمن: «هو عدم خوف الإنسان في الوسط الذي يعيش فيه من التعرض للأذى الحسي مع شعوره بالعدالة الاجتماعية والاقتصادية التي من مظاهرها حصول الأفراد على فرص متكافئة للنمو والتطور وتوافر الحد الأدنى من متطلبات العيش الكريم»[3]. هذا المفهوم أكثر شمولا من المفهوم السابق، وله دلالة إيجابية تقربنا من المعنى الحقيقي للأمن إلا أنه أبرز مفردات تركز فقط

على ضرورة الاستجابة للاحتياجات المادية والجسدية للإنسان ليتحقق له الشعور بالأمن، بينما ترتبط الكثير من مشاعر الاطمئنان أو عدم الاطمئنان عند الإنسان باحتياجاته الروحية والمعنوية أيضا.

ومن معاني الأمن أيضا: «إنه حالة غياب كل خطر وكل تهديد للحياة وهذا التهديد أو هذا الخطر هو حالة يستشعرها الحيوان بالغريزة، أما الإنسان فيدركها بملكة العقل وخبرة الممارسة عند الإنسان الأول»[4].

ومن وجهة نظر وزير الخارجية الأميركي الأسبق "هنري كيسنجر" فإن الأمن يعني: «أي تصرفات يسعى المجتمع عن طريقها إلى حفظ حقه في البقاء»؛ بينما أورد وزير الدفاع الأميركي السابق "روبرت مكنمارا" وهو من أبرز الكتاب في مجال الأمن قوله: «إن الأمن يعني التطور والتنمية، سواء منها الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية في ظل حماية مضمونة»، وأضاف أيضا: «إن الأمن الحقيقي للدولة ينبع من معرفتها العميقة للمصادر التي تهدد مختلف قدراتها ومواجهتها، لإعطاء الفرصة لتنمية تلك القدرات تنمية حقيقية في كافة المجالات سواء في الحاضر أو المستقبل»[5]. نستشف من خلا ل هذا التعريف ربط "روبرت مكنمارا" الأمن بالتنمية الاجتماعية في شتى المجالات مع تأكيده على ضرورة وجود الحماية، والتي لا تتحقق للدولة وللمجتمعات إلا بالبحث للتعرف الدقيق على ما تمتلك من قدرات وما يمكن أن يهددها من مخاطر.

كما عرف الأمن بأنه: "ثمرة الجهود المبذولة والمشتركة من قبل الدولة وأفراد المجتمع خلال مجموعة الأنظمة والفعاليات في شتى مجالات الحياة للحفاظ على حالة التوازن الاجتماعي في ذلك المجتمع" [6].

ويعرف أحمد زكي بدوي "في معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية" أن الأمن كمفهوم عام يشير إلي: « ذلك النشاط الذي يهدف إلي ضمان الاستقرار في المجتمع، ويتضمن ذلك أعمال الدفاع الاجتماعي، والدفاع المدني، ورعاية الآداب العامة... بوصفها عمليات لازمة للإنتاج والرخاء»[7].

ولعل أكبر دلالة على مفهوم الأمن ما جاء في كتاب الله سبحانه وتعالى: ﴿**فليعبدوا رب هذا البيت الذي أطعمهم من جوع وآمنهم من خوف**﴾. ونتيجة لذلك فإن الأمن هو مواجهة الخوف، والمقصود به ما يهدد المجتمع اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا وفكريا... وبشكل عام فإن مفهوم الأمن هو الوصول إلى أعلى درجات الاطمئنان والشعور بالسلام في كل مناحي الحياة.

ومن خلال تناول عديد الباحثين لمصطلح الأمن نجد أن هذه التعاريف في مجملها تركز على واحد من الجانبين؛ جانب أول إيجابي وذلك من خلال التعبير عن الشعور بالطمأنينة والأمن وتقبل الآخرين أو جانب آخر سلبي من خلال مظاهر الخوف والشعور بالقلق والتوتر؛ كما يمكن القول بشكل عام أن الأمن يتضمن مستويين متلازمين لا تكتمل منظومة الأمن ولا تتحقق إلا بوجود التكامل بينهما؛ يتعلق المستوى الأول بالفرد ذاته وذلك من خلال مدى وعيه وادراكه لدوره وما له وما يجب عليه، بينما يتعلق المستوى الثاني بالمجتمع بأكمله وعلى هذا المستوى يكون الأمن متعلقاً بالدولة وما تتخذه من اجراءات للحفاظ على وحدة كيانها في الحاضر والمستقبل في ظل التغيرات الخارجية.

2- **تعريف الفكر:** في معاجم اللغة، فكَر يفْكر: فِكْراً وفكرًا في الشيء: أعمل الفكر والعقل فيه ليتوصل إلى حله أو إدراكه[8].

فالتفكير هو: «ما يحدث عندما يحل شخص ما مشكلة » يشير هذا المعنى إلى أن الشخص يبدأ في التفكير عندما يواجه مشكلة ويبحث عن حل لها. فالتفكير إدراك علاقات بين موقف معين مثل إدراك العلاقة بين المقدمات والنتائج وإدراك العلاقة بين العلة والمعلول...» كما يعرف الفكر بأنه: «المحصلة النهائية للمعطيات التي يدركها العقل الإنساني بالحواس، أو الاستنباط، باعتبار العقل هو مركز تقويم وبلورة كافة المعطيات في إطار ما ترسخ لديه من القيم والعلوم والمعارف والخبرات المكتسبة»[9].

وعرف التفكير أيضا بأنه: «مفهوم افتراضي يشير إلى عملية داخلية تعزى إلى نشاط ذهني تفاعلي انتقائي موجه نحو حل مسألة ما أو اتخاذ قرار معين، أو

إشباع رغبة في الفهم أو إيجاد معنى أو إجابة شافية لسؤال ما يتعلمه الفرد من ظروفه البيئية المتاحة»[10]. من خلال هذا التعريف يمكن أن نستنتج أن:

– التفكير نشاط عقلي يحدث في الدماغ، غير ملموس وغير مرئي، يستدل عليه من السلوك الظاهري الذي يصدر عن الفرد، كالكلام والكتابة والحركات والإشارات والانفعالات.

– التفكير نشاط موجه وليس عشوائيا، بمعنى أن الفرد يوجه هذا النشاط نحو موضوع أو موقف أو حدث معين.

– التفكير يستهدف حل مسألة أو اتخاذ قرار أو البحث عن معان وعلاقات بين الأشياء، الأحداث أو الموافق أو الإجابة عن سؤال ما[11].

ويمكن لنا أن نخلص أن المقصود من استخدام مصطلح الفكر هو الإشارة إلى كل ما ينسب إلى الفكر من أعمال العقل ومن القيم المعنوية والروحية والخلقية التي تعد ذات مضمون عقلي وفلسفة فكرية، وكذلك المبادئ والاتجاهات الفكرية ممثلة في الآراء التي يعبر عنها بالكلمة المسموعة أو المكتوبة، وتؤثر بدورها في نزعات الفرد وميوله واتجاهاته وسلوكه، مما يجعله يتبنى أنماطًا سلوكية معينة تجاه الأفراد الآخرين، أو تجاه الأوضاع التي يعيشها المجتمع المحلي المحيط به أو الإقليمي أو الدولي، وما يتبع ذلك من نظرة الفرد لذاته وللآخرين، وعلاقته بهم ومدى تفاعله سلبًا أو إيجابيًا معهم، ومع المواقف والظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المختلفة.

3– **الأمن الفكري:** مصطلح الأمن الفكري مصطلح حديث معاصر تخلو منه معاجم اللغة العربية، وهو تعبير على حداثة مبناه إلا أنه قديم المدلول؛ فلو نظرنا إلى مصطلحات لها بُعد تاريخي قديم كالغلو والتنطع وجدت أنها ناتجة ابتداء من انحراف في التفكير وسوء في توظيف العقل بما يتوافق مع الشرع[12]. ومصطلح الأمن الفكري اكتسب مكانته لارتباطه بمفهومين ركب منهما هما: الأمن، والفكري نسبة إلى الفكر.

يتبين من خلال مصطلح الأمن الفكري للوهلة الأولى أنه منصب على ما يتعلق بالفكر ومكونات الثقافة الخاصة بكل أمة فهو: «أن يعيش الناس في بلدانهم وأوطانهم وبين مجتمعاتهم، آمنين مطمئنين على مكونات أصالتهم، وثقافتهم النوعية ومنظومتهم الفكرية»، وهو ما يعبر عنه آخرون بالأمن الثقافي للمجتمع والذي يعني: «وجود قيم وتصورات تفرز ضوابط سلوكية من شأنها أن تشبع الأمن في النفوس وتجافي الجنوح في العنف»[13] .

فالأمن الفكري حالة يشعر فيها الفرد والمجتمع بالطمأنينة على ثقافته ومعتقداته وأعرافه ومكونات أصالته ومنظومته الفكرية المستمدة من الكتاب والسنة من أن يصيبها التشويه أو التشويش أو الاختراق أو الضبابية أو التعتيم. وهي الحالة التي تجعل كل فرد من أفراد المجتمع لا تستطيع الشبهات ولا البدع ولا الضلالات من الشرق أو الغرب أن تهزه أو أن تزعزع ثباته على قيمه ومبادئه.

ويعرف أيضا بأنه: «تأمين خلو أفكار وعقول أفراد المجتمع من كل فكر شائب ومعتقد خاطئ، قد يشكل خطراً على نظام الدولة وأمنها، وبما يهدف إلى تحقيق الأمن والاستقرار في الحياة الاجتماعية، وذلك من خلال برامج وخطط الدولة التي تقوم على الارتقاء بالوعي العام لأبناء المجتمع من جميع النواحي السياسية والاجتماعية والاقتصادية والتعليمية وغيرها، والتي تعمل على تحقيقها أجهزة الدولة عبر مؤسساتها وأجهزتها ذات الاهتمام، والتي تترابط في خدماتها وتتواصل[14].

ويرى محمد الحضيف أن الأمن الفكري يتحقق حينما يكون هناك صلح بين ما تؤمن به الجماعة، وما تطالـــب بتأديته. فالأمن الفكري يتحقق حينما لا تكون شرعية وجود أي مجموعة من خلال المنظومة الفكرية والقيميه، التي تؤمن بها مهدده بممارسات مفروضة لا تستطيـــع مدافعتها، فالأمن الفكري يتحقق حينما تنسجم السياسات التنموية مع الثوابت، وحينما لا تكون تلك السياسات التنموية، بحكم كونها طريقة تفكير، وأسلوب حياة مهددا للشرعية التي يستمد منها الكيان، سواء كان اجتماعيا أو سياسيا، مبرر وجوده. لذا لا يمكن الحديث عن أمة، أو شعب، أو نظام سياسي لا يعتمد في شرعيته على أيديولوجية، والتي هي المفروض خلاصة النتاج الثقافي لهذا المجتمع، عبر فترات تاريخية متفاوتة، وهي في الوقت

نفسه منظومته الفكرية والقيميه، وموضوع أمنه الفكري[15]. فالأمن الفكري مسألة تهم المجتمع مثلما تهم الدولة، وهي قضية المحكوم كما أنها قضية الحاكم. وهو إحساس المجتمع بكل مكوناته وأطرافه بأن منظومته الفكرية ونظامه الأخلاقي الذي يرتب العلاقات بين أفراده، ليس في موضع تهديد من فكر وافد سواء من خلال غزو فكري منظم، أو سياسات مفروضة.

فالأمن الفكري إذن هو من الضروريات لحماية المكتسبات والوقوف بحزم ضد كل ما يؤدي إلى الإخلال بالأمن والذي سينعكس حتما على الجوانب الأمنية الأخرى. فقضية الأمن الفكري معقدة وشائكة في مقابل الأبعاد الأمنية الأخرى حيث تتمتع بالوضوح، فـــــالفكر المتطرف لا يكون واضحا لكل شخص، وفي كل وقت، إذ لا يملك ذلك إلا المؤهلون القادرون على ذلك لذا فان الحاجة للأمن الفكري تزداد وتستوجب الاهتمام.

فالأمن الفكري إذن يعني الحفاظ على المكونات الثقافية والأصلية في مواجهة التيارات الثقافية الوافدة أو الأجنبية المشبوهة، ليصب في صالح الدعوة لتقوية هذا البعد من أبعاد الأمن الوطني. وهو بهذا يعني حماية وصيانة الهوية الثقافية من الاختراق أو الاحتواء من الخارج، ويعني أيضا الأمن الفكري الحفاظ على العقل من الاحتواء الخارجي وصيانة المؤسسات الثقافية في الداخل من الانحراف، فهو مسألة يجب أن تحظى باهتمام المجتمع مثلما تهم الدولة.

إذ يُعرَّف بأنه: "النشاط والتدابير المشتركة بين الدولة والمجتمع لتجنيب الأفراد والجماعات شوائب عقدية أو فكرية أو نفسية تكون سببًا في انحراف السلوك والأفكار والأخلاق عن جادة الصواب أو سببًا للإيقاع في المهالك"[16].

إن الأمن الفكري لكل مجتمع أو أمة هو الذي يحفظ هويتها، إذ في حياة كل مجتمع مجموعة من الثوابت تمثل القاعدة التي يبنى عليها، والصبغة التي تصبغ هذا المجتمع، وتحدد سلوك أفراده وتكيف ردود أفعالهم تجاه الأحداث الدائرة حولهم.

أما مفهوم الأمن الفكري لدي مجتمعات المغرب العربي ولأنها دول مسلمة، فمن المعلوم والمفروض أن المسلمين يرجعون في كل أمورهم ومنها الفكرية

والثقافية إلى كتاب الله سبحانه وتعالى وسنة نبيه عليه الصلاة والسلام لأنهما مصدر الأمن الفكر لديها، لذا فإذا أردنا أن نصوغ تعريفا للأمن الفكري لدى هذه المجتمعات المسلمة نقول: «الأمن الفكري هو أن يعيش المسلمون في بلادهم آمنين على مكونات أصالتهم وثقافتهم النوعية ومنظمتهم المنبثقة من الكتاب والسنة»[17].

فالحاجة للأمن الفكري داخل كل مجتمع من المجتمعات تكون لاعتبارات متعددة منها:

– إن الأمن الفكري حماية لأهم المكتسبات، وأعظم الضروريات وهو دين الأمة وعقيدتها، وحماية الأمة من هذا الجانب ضرورة كبرى وهو حماية لوجودها وبه تتميز الأمة عن غيرها. فالضروريات هي كما عرفها الشاطبي–رحمه الله– (مالا بد منها في قيام مصالح الدين والدنيا، بحيث إذا فقدت لم تجر مصالح الدنيا على استقامة، بل على فساد وتهارج وفوت حياة وفي الأخرى فوت النجاة والنعيم، والرجوع بالخسران المبين)، وحددها العلماء بأنها حفظ (الدين، والنفس، والعقل، والمال، والنسب)[18].

– فاختلال الأمن الفكري يؤدي إلى اختلال الأمة في الجوانب الأخرى الثقافية والاقتصادية... وغيرها، فكثيراً ما يكون القتل وسفك الدماء وانتهاك الأعراض نتاج أفكار خارجة عن دين الله تعالى وشرعه[19].

ويمكن أن نلخص أهمية الأمن الفكري في النقاط التالية:

– يحقق للمجتمعات أهم خصائصها، وذلك بتحقيق التلاحم والوحدة في الفكر والمنهج بين أفراده.

– في غيابه يسود الخلل في جميع فروع الأمن.

– إن الفكر في هذه المجتمعات يستمد جذوره من العقيدة ومسلماتها وثوابتها وهو الذي يحدد هويتها وشخصيتها وذاتيتها.

– تحقيق الأمن الفكري هو المدخل الحقيقي للإبداع والتطور والنمو لحضارة المجتمع وثقافته.

– تحقيقه حماية للمجتمع عامة وللشباب خاصة ووقاية لهم مما يرد عليهم من أفكار دخيلة هدامة.

- يبحث في كيفية التصدي للجريمة عامة وجرائم العنف خاصة.
- تحقيقه في صيانة الشريعة الإسلامية[20].

4- التطرف أو الانحراف الفكري: الانحراف في اللغة معناه الميل عن الاعتدال، أو مال عن جادة الصواب ويقال انحرف الرجل إذا حاد عن الطريق المستقيم[21]، والإنحراف بمعناه الواسع هو: «انتهاك المعايير المتعارف عليها ومحاولة الخروج على قيم وضوابط الجماعة»[22].

ويعرف الإنحراف الفكري بأنه: «الخروج عن جادة الصواب والبعد عن الوسط المعتدل وترك الاتزان والتمسك بجانب الأمر دون حقيقته» وذهب رأي آخر أنه لتعريفه بأنه: « الفكر الذي لا يلتزم بالقواعد الدينية والتقاليد والأعراف والنظم الاجتماعية » ويعرف أيضا بأنه: «عدم الاتساق أو تطابق الفكر الشخصي بانطباعاته، وتصوراته، وآرائه مع مجموعة المبادئ والقيم العقائدية والثقافية، أو السياسات المستقرة في المجتمع. وهذه الحالة من الانحراف في الفكر قد تكون فردية، أو على مستوى أفراد، كما هو الحال لدى الجماعات التكفيرية، أو المذاهب الهدامة»[23].

والفكر المنحرف الذي يؤثر على الأمن هو الفكر المتطرف الذي يتخذ من الدين ستارًا لنشر مبادئه والترويج لها، مصطدماً بالأنساق الاجتماعية والدينية وكل عناصر الضبط الاجتماعي بداية من الأسرة التي يوليها الإسلام ما تستحقه من اهتمام وينظر إليها على أنها الخلية الأساسية في بناء المجتمع، ولها دور كبير في رعاية الفرد وتشكيل شخصيته من جميع جوانبها، في حين أن الأفكار المنحرفة تسعى إلى تقويض بنيان المجتمع ككل[24]؛ والتطرف الفكري يمثل قناعات عقلية لجماعات أو أفراد بامتلاك الصواب دون غيرهم باستخدام أساليب متنوعة كالتهديد والعنف للإذعان وقبول الشروط والإملاءات لإتخاذ المواقف التي تتمشى مع عقيدتهم[25].

يختلف التدين عن التطرف، فالتدين يعني الالتزام بأحكام الدين والسير على منهاجه أمر مطلوب ومرغوب فيه. وبهذا يكون التدين ظاهرة إيجابية طالما ظل في إطار من الفهم الصحيح، والتمسك الرشيد بالتعاليم الدينية، والقيم الأخلاقية، مما

يستوجب أن يؤيد ويدعم، فلا يناهض ولا يطارد. أما التطرف فيعني الإغراق الشديد في الأخذ بظواهر النصوص الدينية على غير علم بمقاصدها وسوء الفهم لها، قد يصل بالمرء إلى درجة الغلو والمنكور في الدين، فاللفظ الصحيح في وصف التطرف هو لفظ الغلو[26]، وهو اللفظ الذي استعمله القرآن الكريم قال تعالى: ﴿ **قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لَا تَغْلُوا فِي دِينِكُمْ غَيْرَ الْحَقِّ وَلَا تَتَّبِعُوا أَهْوَاءَ قَوْمٍ قَدْ ضَلُّوا مِنْ قَبْلُ وَأَضَلُّوا كَثِيرًا وَضَلُّوا عَنْ سَوَاءِ السَّبِيلِ** ﴾ سورة المائدة: الآية77.

ويرى المتطرف أو المنحرف فكريا أن هدم المجتمع ومؤسساته هو نوع من التقرب إلى الله وجهاد في سبيله، وذلك بحجة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، أو لتحقيق المبادئ التي يؤمن بها الفرد أو جماعته الدينية أو السياسية، فإنه يخرج من حدود الفكر إلى نطاق الجريمة ويتحول إلى إرهاب[27]؛ يتضح الفكر المتطرف بشكل أفضل إذا اتضحت أهدافه والتي يمكن أن نجملها فيما يلي:

1- إعادة بناء المعرفة من خلال إقصاء الفكر القائم للآخرين وترسيخ الفكر الجديد وذلك لتوجيه العقول.

2- إقصاء الأصوات المعارضة داخليًا وخارجيًا.

3- وضع حدود يشترط عدم تجاوزها عند التعبير عن الرأي.

4- فرض ثقافة معينة على وعي المواطنين لتشكيل وصقل الأفراد والمجتمع.

5- توجيه الفكر مع أهداف وتوجهات الفكر الجديد.

6- له أهداف سياسية وقد يستهدف أفراداً في مراتب عليا أو أفرادًا عاديين أو التأثير على السلوك.

7- إثارة المشاعر تُجاه القضايا التي يتم طرحها من قبل المتطرفين كما له أهداف في نظم البنيان الاجتماعي بأكمله.

8- إيجاد الفرد الذي يفنى بنفسه في سبيل مبادئ جماعته ونظمهم ويتفاعل مع الجماعة بانسجام[28].

9- النظام السياسي في المغرب العربي والأمن الفكري.

السياسة في اللغة من أصل ساس يسوس بمعنى قاد ورأس، وساس فلان السلطان والوالي الرعية أي: "تولى أمرها ودبّرها وأحسن النظر إليها "[29].

واصطلاحا تعني رعاية شؤون الدولة الداخلية والخارجية، وتعرف إجرائيا حسب "هارولد لازول" بأنها: «دراسة السلطة التي تحدد من يحصل على ماذا، متى وكيف؟ أي دراسة تقسيم الموارد في المجتمع عن طريق السلطة». وعرفها الشيوعيون بأنها: «دراسة العلاقات بين الطبقات»، وعرف الواقعيون السياسة بأنها:« فن الممكن أي دراسة وتغيير الواقع السياسي موضوعيا وليس الخطأ الشائع وهو أن فن الممكن هو الخضوع للواقع السياسي وعدم تغييره بناء على حسابات القوة والمصلحة». وترتبط كلمة سياسة في اللغات الأجنبية بالحكم، فهي كما يعرضها قاموسThe New English Dectionary بأنها: «علم فن الحكم أو هي العلم الذي يهتم بشكل وتنظيم وإدارة دولة ما، فضلا عن اهتمامه بترتيب علاقات الدولة بالدول الأخرى ومن ثم فهناك سياسة خاصة بكل دولة من الدول تقريبا». [30]

وتعتبر السياسة في عملية صنع قرارات ملزمة لكل المجتمع تتناول قيماً مادية ومعنوية وترمز لمطالب وضغوط وتتم عن طريق تحقيق أهداف ضمن خطط أفراد وجماعات ومؤسسات ونخب حسب أيديولوجيا معينة على مستوى محلي أو إقليمي أو دولي. والسياسة هي علاقة بين حاكم ومحكوم وهي السلطة الأعلى في المجتمعات الإنسانية، حيث السلطة السياسية تعني القدرة على جعل المحكوم يعمل أو لا يعمل أشياء سواء أراد أو لم يرد. وتمتاز بأنها عامة وتحتكر وسائل الإكراه كالجيش والشرطة وتحظى بالشرعية. ومع أن هذه الكلمة ترتبط بسياسات الدول وأمور الحكومات فإن كلمة سياسة يمكن أن تستخدم أيضا للدلالة على تسيير أمور أي جماعة وقيادتها ومعرفة كيفية التوفيق بين التوجهات الإنسانية المختلفة والتفاعلات بين أفراد المجتمع الواحد، بما في ذلك التجمعات الدينية والأكاديميات والمنظمات. وأيضاً السياسة هي القيام على الشيء بما يصلحه أي المفترض أن تكون الإجراءات والطرق وسائلها وغاياتها مشروعة فليست السياسة هي الغاية تبرر الوسيلة وليست العاباً قذرة فهذا منطق الإنتهازين[31].

وكلمة سياسة ترتبط بتجمع الأفراد وانتظامهم في جماعة تتبادل المصالح والمنافع وتحاول تحسين أوضاعها وأحوال معيشتها، وإن أدى ذلك إلى صراع أو شقاق بين أفرادها فهي _ أي الجماعة_ تحاول تطوير حياتها ووسائل رفاهيتها فضلا عن توفير أسباب الأمن والطمأنينة والحماية لأعضائها.

وتشير كلمة سياسة في المقام الأول إلى نشاط ما وهي عملية من عمليات النظام الاجتماعي إذ أنها تتضمن التعاون وحل التناقضات بين أفراد وجماعات المجتمع باستخدام السلطة السياسية وإن دعى الأمر لاستخدام الإجبار لضبط سلوك الناس بما يتلاءم مع مصالح الجماعة أو المجتمع ككل، وتتميز العملية السياسية عن غيرها من العمليات الاجتماعية باهتمامها الذي يتركز في الغالب على الأهداف العامة للمجتمع[32].

أما النظام السياسي هو نظام اجتماعي وظيفته التحكم في موارد المجتمع استنادا إلى سلطة مخولة له وتحقيق الصالح العام عن طريق سن وتفعيل السياسات.

والنظام السياسي: في صورته السلوكية هو تلك المجموعة المترابطة من السلوك المقنن الذي ينظم عمل كل القوى والمؤسسات والوحدات الجزئية التي يتألف منها أي كل سياسي داخل أي بناء اجتماعي؛ أما النظام السياسي في صورته الهيكلية: هو عبارة عن مجموعة المؤسسات التي تتوزع بينها عملية صنع القرار السياسي وهي المؤسسات التشريعية والتنفيذية والقضائية[33].

يجزم "شيلر"، أحد أبرز الباحثين في قضايا التنمية والثقافة، بأن سبب تخلف معظم البلدان، التي تقع في تصنيف (العالم الثالث)، جاء بسبب اصطدام خططها ومشاريعها التنموية، مع مسار منظومتها الفكرية، ونظامها القيمي إذ يقول: «لا يمكن أن أعلم الناس سلوكا، مهما كان (حضاريا ومتقدما) في الغرب، لأناس، يعتقدون أن ثقافتهم تعتبره لا أخلاقياً، أو إذا كانوا يعتقدون أنه سيهدد بعض عناصر ثقافتهـــم»، ويضرب شيلر مثالا بالسياحة فيقول: إن السياحة شيء جيد وذات مردود اقتصادي، لكن السياحة بالمفهوم الغربي، هي بيع وابتذال للخصوصية الثقافية، من أجل إمتاع الإنسان الأبيض؛ وضرب مثلا بإحدى دول الشمال الأفريقي، التي تم تحويل الثقافة المحلية فيها إلى كرنفالات للرقص، لإدخال البهجة

على السائح الغربي؛ كما كانت دراسات "دانيال ليرنر"، عن التنمية والاتصال، مثالا صارخا على فشل السياسات التنموية وأنظمتها السياسية، بكل أبعادها الثقافية، والاجتماعية، والاقتصاديـــة، في كثير من دول العالم الثالث. فنتائج تلك السياسات كانت كارثية على النظم الاجتماعية والأخلاقية لتلك الدول، لأنها خلقت توترات داخل فئات المجتمع، فارتفعت نسبة الجريمة وأزداد الانشقاق الاجتماعي، بسبب الاغتراب الثقافي، وتكرست الطبقية، ونشأت تيارات العنف السياسي والديني.[34]

ويقال أيضا إن السياسة عمل نبيل إذا توجه لأهداف نبيلة، فغاية العمل السياسي حل مشاكل الدول وحسم النزاعات فيها، أو بينها وبين أطراف أخرى، يؤدي هذا في النهاية إلى استقرار الدولة وصلاح أحوالها ونموها وتطورها لانشغال أفرادها ومؤسساتها بالأعمال النافعة المفيدة. لكن السياسة يمكن أن تكون بالمقابل مناورات وأنشطة غير أخلاقية، يحصل هذا عندما يتوجه العمل السياسي لخدمة أغراض لا تتفق مع مفهومه الإيجابي كخدمة المصالح الذاتية لأصحاب النفوذ في الدولة على حساب مصالح الدول الحقيقية، أو عندما تتوجه لإيقاع الضرر عنوة بالقيم والأخلاق الفاضلة الأصلية خدمة لقيم وأخلاق دخيلة[35].

من خلال التعريفات السابقة لمصطلح السياسة نستقرئ الدور الكبير والهام للأنظمة السياسية في تنظيم المجتمع وتحقيق الأمن بين أفراده.

فغياب الأمن الفكري كواحد من أهم أنواع الأمن داخل المجتمع، دلالة على وجود خلل ما داخل الأنظمة السياسية أو في أدائها لمهامها ووظيفتها، أو في كيفية أدائها، أو في طبيعة أنشطتها السياسية أم في القيم والقواعد التي تتمخض عنها قرارات هذا النظام؟.

ففي هذه الورقة سنسلط الضوء على طبيعة المرجعية الفكرية للأنظمة السياسية في المغرب العربي والتي نرى أن لها دوراً مباشراً أكثر من غيرها في وجود التطرف الفكري داخل هذه المجتمعات، انطلاقا من العلاقة المباشرة بين المرجعية الفكرية للأنظمة السياسية في المغرب العربي والتطرف الفكري بين أفراد مجتمعها يمكن لنا أن نستنتج ومن خلال تعريفنا للأمن الفكري داخل المجتمعات

العربية المسلمة وسبل تحقيقه، أهم الأسباب التي تظهر أن طبيعة المرجعية الفكرية للأنظمة السياسية في المغرب العربي إحدى الأسباب المباشرة في انتشار التطرف الفكري بين مجتمعاتها والتي نجملها في ثلاث نقاط نراها الأكثر أهمية كما يلي:

- التناقض بين القوانين والسياسات التنموية وقيم ومعتقدات المجتمعات.
- تدني مستوى المشاركة السياسية.
- تضييق دائرة الشورى والديمقراطية أو انعدامها.

5- التناقض بين القوانين والسياسات التنموية وقيم ومعتقدات مجتمعات المغرب العربي

لو قمنا بنظرة تحليلية بسيطة لطبيعة الفكر السائد بمجتمعات المغرب العربي، وطبيعة القيم التي حملتها القوانين والسياسات التنموية لوجدنا فيها الكثير من التناقضات بينها وبين الفرد في هذه المجتمعات المسلمة، مما يجعل الفرد في أحيان كثيرة يعيش في هذه المجتمعات وبينه وبين نفسه حالة من التناقضات، ولو بحثنا بعمق عن أسباب انتشار أو وجود الفكر المتطرف بها، لوجدنا أن سبب ذلك كله يعود بالدرجة الأولى إلى ابتعاد الأنظمة السياسية في وضع خططها التنموية وكيفية تطبيقها وتعاملها مع الآخر في ظل نظام دولي موحد أو دخولها في العولمة مع إهمالها لقيم مجتمعاتها ومعتقداتها الدينية التي هي أساس بناء هذه المجتمعات.

هذا الإهمال المقصود من طرف الأنظمة السياسية أو غير المقصود؛ والذي قد يكون بوعي منها أو بغير وعي يشكل في الحقيقة خطرا كبيرا يهدد الأمن الفكري بين أفراد المجتمع بداخلهامن جهة، ويفتح باب الصراع والعنف والتطرف على مصراعيه داخل هذه المجتمعات من جهة ثانية.

وهو ما أصبحنا نلحظه في هذه السنوات الأخيرة في دول عديدة من دول المغرب العربي كالجزائر وتونس ومصر وليبيا وغيرها من دول العالم الإسلامي، حيث كان أكبر سبب تشكل وانتشار التطرف الفكري داخل هذه المجتمعات هو ابتعاد أنظمتها السياسية عن إطارها الديني والعقدي الذي يحكمها ويحدد نوعية سلوكيات أفرادها.

فعلى الأنظمة السياسية أن تراعي خصائص أفراد مجتمعاتها وظروفهم وتحترم العقيدة التي يؤمنون بها وعليها أن تسعى جاهدة لبناء سياساتها التنموية وإحداث أي تغير مهما كان نوعه وطبيعته أو الهدف منه وفقا لما يتماشى مع الشريعة الإسلامية لا أن يكون مناقضا لها. إذ يقول "محمد قطب" في كتابه واقعنا المعاصر إن: «الذي أوجد التطرف ومازال يغذيه في الحقيقة هو الحكومات التي لا تحكم بما أنزل الله، ثم تقوم بتذبيح المسلمين وتقتيلهم حين يطالبون بتحكيم شريعة الله، فلو أن هذه الحكومات حكمت بما أنزل الله وكما أوجب فمن أين يأتي التطرف؟»؛ ويقول أيضا: «لو كانت هذه الحكومات على أقل تقدير وهي لا تحكم بما أنزل الله تعامل المطالبين بتحكيم شريعة الله وهو واجب على كل من قال لا إله إلا الله محمد رسول كما تعامل المجرمين العاديين، وتبيح لهم فرصة الدفاع عن أنفسهم وحكمت عليهم بمقتضى القوانين العادية رغم جورها وعدم شرعيتها... فلو فعلت ذلك على أقل تقدير فمن أين يأتي التطرف؟ »[36].

فالتطرف الفكري في معظم دول المغرب العربي ناتج عن التناقض بين القوانين والسياسات التنموية وقيم ومعتقدات هذه المجتمعات؛ في الحقيقة سببه هو تفريط الأنظمة السياسية في قيم مجتمعاتها، وذلك لأن هذه الأنظمة لدى محاولتها تحقيق هدف ممارستها للسلطة لا تعمل في فراغ، فهناك المجتمع الإقليمي والمحيط الدولي وفي هذين المحيطين مصالح سياسية واقتصادية وثقافية وفكرية وعقائدية يسعى أصحابها إلى تحقيقها. ويتوقف حجم ما تستعد الأنظمة السياسية للتفريط فيه من الأهداف والقيم على عوامل عديدة منها مدى الدعم الخارجي الذي يتلقاه ومدى الوهن الذي يدب في النفس أو القدرة على الصمود في وجه الضغوط، وأيضا على مدى شغفه لممارسة السلطة؛ ولدى قيام هذه الأنظمة السياسية بالتفريط في القيم ومعرفة أفراد المجتمع بذلك تنشأ الفجوة بين النظام والشعب والتي من معانيها: اختلاف رؤية السياسي ورؤية الشعب للشؤون السياسية الواقعة واختلاف رؤية السياسي ورؤية الشعب لمصير أرضه وطموحه وبالتالي فتوره[37].

6- **تدني مستوى المشاركة السياسية:** التناقض بين القوانين والسياسات التنموية وقيم ومعتقدات المجتمع يزيد في اتساع الهوة بين النظام السياسي وأفراد

المجتمع ويظهر نتائج ذلك في تدني مستوى المشاركة السياسية، خاصة بالنسبة للشباب من مختلف الطبقات في اتخاذ القرارات التي تمس حياة المواطن، بما في ذلك الحياة اليومية سواء داخل الأسرة أو المدرسة أو الحي أو المسكن أو عن طريق العضوية الفعالة والنشيطة في التنظيمات الشعبية والرسمية.

فالشباب اليوم بعيد عن الممارسة السياسية بمعناها الواسع التي تنمي لديهم القدرة على إبداء الرأي والحوار حول مسائل عامة واجتماعية، والتي تعودهم على تقبل الرأي الآخر بعد تحليله ونقده والتنازل عن آرائهم إذا اقتنعوا بغيرها[38].

فوجود التعددية الحزبية والافتقار إلى قدر من حرية التعبير وعدم وجود تداول حقيقي لها يؤدي إلى حرمان القوى السياسية و الاجتماعية من التعبير السياسي الشرعي، وتجاهل مطالب الأقليات وقمع الجماعات المعارضة، هذا كله يؤدي إلى تهيئة التربة المناسبة للعنف والإرهاب[39]، ففي الجزائر مثلا كان من أسباب العنف محاصرة التيار الديني وقمعه وعدم إعطائه حرية العمل السياسي المشروع والعلني.

فتحقيق الأمن الفكري بالمجتمع وإبعاد أفراده عن التطرف يحتاج لحياة سياسية مستقرة، تشيع فيها الحرية في التعبير والأمن، وتعتمد أساليب الحوار والمناقشة والاستشارة الشعبية حول مختلف القضايا الاقتصادية والاجتماعية وغيرها ومن شانها أن تكون بيئة ملائمة لنهضة تنموية حقيقية في كل المجتمعات. وفشل الكثير من برامج التنمية كان نتيجة لافتراض النخب الحاكمة بأنهم مؤهلون للتفكير بالنيابة عن الشعوب، ولم يبذلوا جهدا لشرح هذه الأهداف، وتلقي ملاحظات وأفكار قادة الرأي والمتخصصين ورجال الأعمال والنقابات وبقية منظمات المجتمع المدني، ولذلك فإن أي تجربة لا تراعى فيها حقائق الأوضاع الوطنية أو احتياجات سكان البلاد لابد أن يكون مآلها الفشل الذريع، ومن ثم فإن أي مشروع مهما كانت له من الدعائم المادية فلن يُكتب له النجاح ما لم يكن له امتداد في نسيج المجتمع حتى يكسب رعاية واحتضان المجتمع له، أي يكون له عمق اجتماعي يسمح له بالامتداد في ثنايا الحياة الاجتماعية، والتغذي من طاقاتها[40].

7- **تضييق دائرة الشورى والديمقراطية أو انعدامها:** من أبرز أسباب انتشار وانعدام الأمن الفكري وظهور التطرف؛ والناتج عن وجود خلل في الإطار الفكري للأنظمة السياسية تضييق دائرة الديمقراطية والشورى بين أفراد المجتمع وفي أحيان أخرى انعدامها، فمعظم الأنظمة السياسية في المجتمعات العربية والإسلامية لم تأخذ بمبدأ الشورى في اتخاذ قراراتها على الرغم من مرور زمن طويل وعقود من السنين على إقامة نموذج الدولة الحديثة فيها. فتجربة الديمقراطية في معظم الدول العربية تجربة جديدة وهشة، في أحيان كثير تكون فقط شكلية.

ففقدان الحياة الديمقراطية الحقيقية يؤدي إلى تهميش بعض الفئات المعارضة وحركات الرفض ويخلق جواً من الشعور بالظلم ويدفع هؤلاء المظلومين إلى الانخراط في العمل السياسي العنيف وباب الدخول في التطرف الفكري[41]. فالفرد المسلم داخل مجتمعه له الحق في إبداء رأيه وإعطاء المشورة للحاكم إما مباشرة أو عن طريق النيابة عنه أو النشر العام قال تعالى: ﴿**فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ وَلَوْ كُنْتَ فَظًّا غَلِيظَ الْقَلْبِ لَانْفَضُّوا مِنْ حَوْلِكَ فَاعْفُ عَنْهُمْ وَاسْتَغْفِرْ لَهُمْ وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَوَكِّلِينَ**﴾ سورة آل عمران: الآية 159؛ فأخذ المشورة من أفراد المجتمع في شؤونهم يكون لأجل ترضية نفوسهم واستجلاء الرأي العام ولبناء علاقة مستمرة بين الأفراد لا بد من الشورى وتبادل الرأي[42]، إذ يقول تعالى: ﴿**وَالَّذِينَ اسْتَجَابُوا لِرَبِّهِمْ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ**﴾ سورة الشورى: الآية 38.

فالأنظمة السياسية التي لا تمارس الديمقراطية تستوجب تغييرا في حياة الأفراد والجماعات الصغيرة والمجتمع عموما، وبالنظر إلى أن الحكومة غير الديمقراطية تتولى سلطة اتخاذ القرار والقيام بالتنفيذ في أحيان كثيرة أقوى من المجتمع على تنفيذ قرراتها. وتعمل هذه الأنظمة في ممارساتها لسلطتها، بوحي توجيه من اعتبارات مختلفة، منها اعتبار بقائها في تولي مقاليد السلطة واعتبار تلبيتها لمتطلبات النظام الدولي الذي تسيطر عليه مجموعة من الدول العظمى واعتبار تلبية قسم من حاجات الأفراد والجماعات في الدولة. وفي غالب الأحيان إن

لم نقل كلها، ينشأ تعارض بين مقتضيات هذه الاعتبارات والأولويات والمصالح المختلفة مما يشجع على السير في منحى التطرف الفكري ليشبع الأفراد حاجاته[43].

ويضيف أحمد شهاب في تحليله لظاهرة التطرف في علاقتها بطبيعة الأنظمة السياسية أن من بين العوامل التي أدت لظهور التطرف الفكري بأن، من العوامل الداخلية فقدان الدولة الوطنية الحديثة للشرعية، لكونها غير قابلة للمحاسبة من قبل شعبها، ولعدم تطبيقها القانون بعدالة ومساواة، كما لا يستطيع أغلب المواطنين الوصول إلى درجة التأثير في العملية السياسية ولذا فإنها لا تنال الرضا الوطني، وعدم الرضا هو مظهر من مظاهر فقدان الشرعية وهو دافع للخروج على الدولة وتخلخل أمنها باستمرار. ومن العوامل الداخلية غياب التنمية الاقتصادية، وانتشار الفقر والبطالة، وسوء توزيع الثروة، والتفاوت الطبقي الحاد بين الناس، وانعدام العدالة الاجتماعية، والذي يتلازم عادة مع انتشار الفساد وغياب الشفافية، إن سياسات الإصلاح الهيكلي التي قامت بها بعض الدول أدت إلى تضخم توقعات الناس بينما كان الواقع يشهد ضعفا في الأداء الاقتصادي العام، وهو ما أدى إلى إحباط عام كانت له آثار واضحة على الاستقرار السياسي. وهو ما يتوافق ورأي عبد الله أحمد اليوسف والذي يرى بأن من أهم أسباب انتشار التطرف الفكري داخل مجتمعات المغرب العربي أيضاً هو شيوع الدكتاتورية والاستبداد في العالمين العربي والإسلامي، مما أدى ببعض الجماعات لتبني هذا الخيار الخاطىء، واعتباره هو الخيار الوحيد للتغيير، فغالباً ما تنمو تيارات العنف في المجتمعات التي يسود فيها الرأي الواحد، والفكر الواحد، والحزب الواحد، بينما لا نرى ذلك في المجتمعات التي تسود فيها الحريات العامة، واحترام حقوق الإنسان، وسيادة القانون، وشيوع قيم التسامح والحوار واحترام الرأي الآخر[44].

ففي معظم دول المغرب العربي لا زال الاستبداد السياسي هو الحاكم فيها، ولا زالت صورة الحاكم الأوحد، هي التي تملأ حياة الناس، ولا زالت الأنظمة الشمولية التي تستولي على السلطة مع تعاقب الأجيال والأزمنة، هي الآمرة الناهية، ولا زال فقهاء السوء هم المسيطرون على عقول الناس، ولا زالت الفتوى الدينية التكفيرية والطائفية، هي التي تقود هذه المجتمعات، ولا زال فقهاء البلاط، هم الذين يسيرون دفة الدين، إلى حيث الوجهة التي يريدها أصحاب الأنظمة السياسية على

اختلافها من دولة لأخرى، فبوجود كل ذلك، فإنه من الصعب جدا أن يتم استئصال التطرف الفكري من جذوره، إذ لا يمكن أن نتصور طريقة مناسبة لتحقيق الأمن الفكري بين أفراد هذه المجتمعات، إذ كيف يمكن ذلك، ومنابع التطرف وأسبابه وعوامله هي التي تقود الناس وتدخل في كل جزء من أجزاء حياتهم؟[45].

8- **دور النظام السياسي في تعزيز الأمن الفكري:** انتشار التطرف الفكري في مجتمعات دول المغرب العربي له انعكاسات عديدة على أنظمتها السياسية كغيرها من مجتمعات دول العالم؛ ومن أهم النتائج التي تتمخض عن تنامي ظاهرة التطرف على المستوى السياسي تراجع وتيرة الإصلاح السلمي، وغياب التفاهم بين أبناء هذه المجتمعات، مما يزيد من ارتفاع حدة التوتر بين النظم الحاكمة والتنظيمات السياسية. وفي الواقع إن جميع مؤسسات دول المغرب العربي من تنظيمات ونقابات عملت سلطة هذه المجتمعات على إنشائها في العالم العربي، إلا أنها أصرّت عملياً على أن تكون في الغالب مؤسسات صورية ومخترقة لا معنى لها تستخدمها السلطة بالاتجاه الذي تريد، واتجهت عوضاً عنها لاكتساب شرعيتها من خلال سياسات وممارسات اجتماعية واقتصادية كانت لها تداعيات سلبية مهمة على مستقبل الديمقراطية والعمل السياسي في العالم العربي وبالتالي كانت أحد أسباب تشكل التطرف الفكري في هذه المجتمعات والتي نذكر منها ما يلي:

1- التباهي بالموروث التاريخي العربي بما يتضمن من عصبيات وانتماءات جزئية، فمعظم دول المغرب العربي بالرغم من أنها رفعت شعارات التحديث وإعادة إنتاج المجتمعات العربية بخصائص معاصرة قوامها المواطنة السياسية، والانتماء إلى الأنا الكلية أو الجامعة لكل أفراد المجتمع، فإنها اتجهت إلى التباهي بالموحدات الصغرى، واستقطاب مفاصلها الحقيقية من خلال إشراكها في الممارسة السياسية وذلك كآلية لتحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي وضمان الاستمرار، ولذا فقد توسعت في عملية إنشاء المؤسسات البيروقراطية الحكومية وقامت بتوزيعها على القبائل والطوائف، وبذلك فإن الموارد والإمكانات التي كان من

الواجب أن تخصص للتنمية قد ذهبت لتمويل الإنفاق على هذه المؤسسات التي لا تتعدى في جدواها أكثر من كونها جوائز ترضية وليست مؤسسات إنتاجية فعلية.

2- اتجهت معظم دول المغرب العربي لإكتساب الشرعية من معايير حديثة كالتي تحدث عنها ماكس فيبر كالقانونية والعقلانية والقيادة الملهمة والكاريزمية، بل وأكثر من ذلك الإنجاز فقد اتجهت لبناء المشاريع والمصانع، إلا أنها بجانب كبير منها لم تكن خاضعة لدراسات الجدوى الاقتصادية الحقيقية، ولم تأت في سياق إستراتيجية تنموية استشرافية مما أدى إلى ضياع موارد وإمكانات كثيرة في إنفاقات لا جدوى منها إذ أن المهم هو الإنجاز كمياً.

3- المصدر الثالث وهو الأبرز والأهم، إذ أنها اتجهت، أي نخب النظام السياسي، إلى مقايضة السياسة بالاقتصاد حيث استخدمت ثروات هذه المجتمعات ومواردها لشراء الولاء السياسي، وهذا ما تم فعلاً من خلال تحكم عديد دول المغرب العربي في شكل الملكية وإدارة الاقتصاد وحقوق المواطن الاقتصادية وسياسات توزيع الدخل القومي وسياسات الإنفاق والاستثمار وغير ذلك[46].

مما لا شك فيه أن للنظام السياسي دوراً مهماً في تعزيز الأمن الفكري وتحقيقه يعتمد على وجود قيادات وأنظمة سياسية فكرية على مستوى عال من الكفاءة تعمل وفقا لما يلي:

- الاهتداء بهدي الله والاعتصام بكتاب الله وسنة رسوله عليه الصلاة والسلام، ذلك هو الأمن الحقيقي يقول تعالى: ﴿**الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ أُولَئِكَ لَهُمُ الْأَمْنُ وَهُمْ مُهْتَدُونَ**﴾ سورة الأنعام: الآية82.

- يجب أن لا تكون مشروعية للسلطة السياسية إن لم تمارس عملها في نطاق الشريعة الإسلامية وعن طريق الشورى فلا يمكن لأي فرد أن يعطي لنفسه الحق المطلق في الحكم حسب هواه.

- يجب أن تمارس جميع السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية وفقا للمبادئ والقيم التي شرعها الله ورسوله[47]. وذلك حتى تتم وفق مفهوم صحيح، لأن

الأصالة تؤدي إلى القناعة بالحل والتفاني من أجله إضافة لكونها تختصر الجهود والتكاليف.

– سعي الأنظمة السياسية لتحقيق أهدافها ومصالحها وفي الأساس الأول أمنها الفكري من خلال الإجماع لا الإكراه، وللحصول على ذلك في مجتمع مسلم وجب إشراك كل أفراده بشكل مفيد في الحوارات وفي القرارات التي تهمهم.

– وإيجاد الأمن الفكري يحتاج أيضا إلى كفاءة السياسيين، وتجردهم لأهداف الدولة الكبرى، وأولوياتها المصيرية، والانقياد في كل أنشطتهم لتلك الأهداف والأولويات، وهو يتطلب منهجا واقعيا وإرادة صلبة، وحسن اختيار للأعوان والمستشارين.

– إتاحة الفرصة للتعرف على اتجاهات الشباب الفكرية والثقافية ومناقشة هذه الاتجاهات والتحاور فيها وكشف اتجاهات الفكر المستورد المتطرف.[48]

خاتمة

الأمن الفكري ضرورة من ضروريات بناء المجتمعات والحفاظ على ما نحققه من تنمية، ودول المغرب العربي كغيرها من دول العالم عرفت في السنوات الأخيرة انتشاراً لظاهرة التطرف الفكري وتعددت أوجه هذا التطرف، فإذا ما أرادت هذه المجتمعات القضاء على التطرف وما ينتج عنه وجب عليها العودة لثقافتها وتصحيح أفكار هذه المجتمعات للوصول لتغيير الوعي بين جميع أفراد هذه المجتمعات وتصحيح المفاهيم عند كل المستويات المشكلة لمجتمعات المغرب العربي وعلى رأسها أنظمتها السياسية على اختلاف ايديولوجياتها وكذا العلماء والمفكرون وأصحاب القرارات في هذه المجتمعات؛ ذلك لأن طبيعة الأنظمة السياسية والعلماء والمفكرين يعتبران المسؤولان عن كل تطرف فكري يسود بالمجتمعات، إذ يقول عليه الصلاة والسلام: «فئتان إذا صلحتا صلح العالم وإذا فسدتا فسد العالم، الفقهاء والحكام».

والتطرف الفكري في دول المغرب العربي يختلف من مجتمع دولة لمجتمع دولة أخرى، ذلك نتيجة اختلاف ايديولوجية نظمها السياسية، لكن بالرغم من ذلك

يبقى تحقيق الأمن الفكري يتطلب تسليط الضوء على مصادر التطرف الفكرية والعقدية وحتى الإقتصادية وبحث العلاقة الرئيسية بين طبيعة النظام السياسي لكل دولة من دول المغرب العربي ونشوء التطرف الفكري بين أبناء هذه المجتمعات، لأن ما قد يصلح للقضاء على التطرف في مجتمع ما قد لا يصلح في مجتمع آخر.

الهوامش:

[1]– الفيروز أبادي: القاموس المحيط، ط 8، لبنان، مؤسسة الرسالة، 2005، ص. 1176.

[2]– جبران مسعود: معجم الرائد، المجلد الأول، الطبعة السادسة، بيروت، دار العلم للملايين، ص. 204.

[3]– فهد بن محمد الشقحاء: الأمن الوطني تصور شامل، المملكة العربية السعودية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، مركز الدراسات والبحوث، 2004، ص 14.

[4]– محمد الحبيب حريز: واقع الأمن الفكري، بحث مقدم في الاجتماع التنسيقي العاشر الذي نظمته جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية بالتنسيق مع جامعة طيبة لمديري مراكز البحوث والعدالة الجنائية ومكافحة الجريمة حول، الأمن الفكري، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 6–8/ 8/ 1425 هـ، ص 80.

[5]– سني محمد أمين: الأمن الفكري، جامعة الجزائر 3، من موقع:
http://snimedamine.maktoobblog.com/993921، 2012/01/24، 21 h.

[6]– محمد غالب بكزاده: الأمن وإدارة أمن المؤتمرات، القاهرة، دار الفجر، 1999، ص 19.

[7]– أحمد زكي بدوي: معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، بيروت، مكتبة لبنان، 1993، ص 371.

[8]– جبران مسعود: مرجع سبق ذكره، ص 1129.

[9]– متعب بن شديد بن محمد الهماش: إستراتيجية تعزيز الأمن الفكري، بحث مقدم للمؤتمر الوطني الأول للأمن الفكري" المفاهيم والتحديات"، في الفترة بين 22–25 جماد الأول، 1430 هـ، ص 6.

[10]– حسن حسين زيتون: تعليم التفكير رؤية تطبيقية في تنمية العقول المفكرة، سلسلة التدريس، الكتاب الخامس، القاهرة، عالم الكتب، 2003، ص 2.

[11]– المرجع السابق نفسه: ص 4.

[12]– محمد بن عدنان السمان: الوسطية والأمن الفكري، شبكة السنة النبوية وعلومها، من موقع:
http://www.alssunnah.com/main/articles.aspx?article_no=4431، 2012/01/14، h09:46.

[13]– عبد الرحمن بن عبد العزيز السديس: الشريعة الإسلامية وأثرها في تعزيز الأمن الفكري، في: الأمن الفكري، المملكة العربية السعودية، جامعة نايف، 2005، ص. 19.

[14]– حيدر بن عبد الرحمن الحيدر: الأمن الفكري في مواجهة المؤثرات الفكرية، الرياض، بدون دار نشر، 1422 هـ، ص. 22.

[15]– محمد الحضيف: الأمن الفكري.. الحجر الفكري .. قراءة في النظام الثقافي، من موقع:
http://www.alhodaif.com/main/?p=16، 2012/01/16، h20:26.

[16]– محمد محمد نصير: الأمن والتنمية، الرياض، العبيكان، 1413هـ، ص. 12.
17– عبد الرحمن بن عبد العزيز السديس: مرجع سبق ذكره، ص. 16.
18– عبد الرحمن بن معلا اللويحق: الأمن الفكري ماهيته وضوابطه، في: الأمن الفكري، المملكة العربية السعودية، جامعة نايف، 2005، ص. 19.
[19]– عبد الرحمن بن عبد العزيز السديس: مرجع سبق ذكره، ص. 16.
[20]– المرجع السابق نفسه: ص. 18.
[21]– متعب بن شديد بن محمد الهماش: مرجع سبق ذكره، ص. 8.
[22]– إبراهيم إسماعيل عبده محمد: الأمن الفكري في ضوء متغيرات العولمة أبعاد الدراسة النظرية والمعالجة المجتمعية، إستراتيجية تعزيز الأمن الفكري، بحث مقدم للمؤتمر الوطني الأول للأمن الفكري "المفاهيم والتحديات"، في الفترة من 22–25 جماد الأول،1430 هـ، ص. 13.
[23]– متعب بن شديد بن محمد الهماش: مرجع سبق ذكره، ص. 8.
[24]– إبراهيم إسماعيل عبده محمد: مرجع سبق ذكره، ص. 13.
[25]– محمد هاشم أغا: رؤية تربوية للخروج من أزمة التطرف الفكري في المجتمع الفلسطيني بمحافظات غزة، مجلة جامعة الأزهر بغزة، سلسلة العلوم الإنسانية، المجلد 12 ، العدد02، 2010، ص. 783.
26– حسين عبد الحميد أحمد رشوان: الإرهاب والتطرف من منظور علم الاجتماع، الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، ص 15–16.
27– حسين عبد الحميد أحمد رشوان، مرجع سبق ذكره، ص. 17.
[28]– محمد هاشم أغا: مرجع سبق ذكره، ص. 788.
[29]– بطرس البستاني: محيط المحيط، لبنان، مكتبة لبنان، دون سنة، ص. 440.
[30]– إسماعيل على سعد:قضايا المجتمع والسياسة، الإسكندرية، دار المعرفة، 2006، ص. 97.
[31] – موسوعة وبيكا الحرة.
[32]– إسماعيل على سعد: مرجع سبق ذكره، ص 97–98.
[33]– جمال سلامة علي: النظام السياسي والحكومات الديمقراطية دراسة تأصيلية للنظم البرلمانية والرئاسية، دار النهضة العربية، 2007، عن موسوعة وبيكا الحرة.
[34]– محمد الحضيف: مرجع سبق ذكره.
[35]– فهد بن محمد الشقحاء: مرجع سبق ذكره، ص. 108.
[36]– محمد قطب: واقعنا المعاصر، الجزائر، مكتبة رحاب، 1989، ص 521–522.
[37]– تيسير الناشف: السلطة والفكر والتغير الاجتماعي،الأردن،أزمنة للنشر والتوزيع،2003،ص 167ـــ169.
38– حسين عبد الحميد أحمد رشوان: مرجع سبق ذكره، ص. 111.
[39]-عبد الله بن عبد العزيز اليوسف: الأنساق الاجتماعية ودورها في مقاومة التطرف، جامعة نايف الأمنية، مركز الدراسات والبحوث، الرياض، 2006، ص. 95.

[40]– سلطان بلغيث: مرتكزات النهوض التنموي في العالم العربي، مجلة النبأ، شهرية ثقافية عامة، العدد 85، أفريل 2007، من موقع: http://annabaa.org/nbahome/nba85/016.htm، 2012/02/04، h15:13.

[41]– عبد الله بن عبد العزيز اليوسف: مرجع سبق ذكره، ص 96–97.

[42]– محمد البهي: الإسلام في حل مشاكل المجتمعات الإسلامية المعاصرة، بيروت،دار الفكر،1973،ص118

[43]– تيسير الناشف: مرجع سبق ذكره، ص 152–153.

[44]– النبأ: العنف والإرهاب رؤية عربية، مجلة شهرية ثقافية عامة، العدد 78، جويلية 2005، من موقع: http://annabaa.org/nbahome/nba78/015.htm، 2013/02/22، h20:30.

[45]– المرجع السابق نفسه.

[46]– مدين علي: الاقتصاد السياسي وازمة الديمقراطية في العالم العربي، مجلة النبأ، شهرية ثقافية عامة، العدد 70، أفريل 2004، من موقع: http://annabaa.org/nbahome/nba85/016.htm، 2012/02/15، h16:06.

[47] محمد الغزالي: الإسلام والطاقات المعطلة، باتنة الجزائر،الزيتونة للإعلام والنشر،1988، ص104ـــ105.

[48]– عبد الرحمن بن عبد العزيز السديس: مرجع سبق ذكره، ص21.